ألقى كلمة أمام مجلس الأمن

اللواء الزبيدي يبحث مع مسؤولين في الأغذية العالمي وجمهوريتي أوغندا والصومال مجالات التعاون المشترك

اللواء الزُبيدي في جلسة حوارية بجامعة كولومبيا:

الجنوب لن يقبل بفراغ سياسي أو سوء إدارة ويسعى لتأسيس كيان سياسي ديمقراطي يقدم نموذجًا للاستقرار في المنطقة

14 أكتوبر / خاص:

التقى اللواء عيدروس الزُبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في ختام مشاركته في الدورة الـ80 للجمعية العامة للأمم المتحدة، السيدة رانيا داغاش كامارا، مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لشؤون الشراكات والابتكار.

واستعرض اللقاء الذي عقد الجمعة الجهود المبذولة لسد الفجوة التمويلية التي أثّرت بشكل مباشر على حجم المساعدات الغذائية، وأدت إلى تراجع عمليات الدعم في عدد من المناطق المتضررة من الأزمة الإنسانية في البلاد، إلى جانب مناقشة آليات تعزيز الشراكة بين الحكومة والبرنامج لتجاوز التحديات الراهنة.

وشدد اللواء الزُبيدي على أهمية تضافر الجهود وتكثيف التواصل مع المانحين لتعزيز الأمن الغذائي وتوسيع التدخلات الإنسانية في بلادنا، التي تعاني من تبعات الحرب العبثية التي أشعلتها ميليشيا الحوثي الإرهابية، مؤكداً ضرورة نقل مكتب برنامج الأغذية العالمي من مناطق سيطرة الميليشيات إلى العاصمة عدن، بما يضمن استقلالية عمله وحرية أدائه لمهامه.

وفي هذا السياق، أدان اللواء الزُبيدي الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها ميليشيا الحوثي الإرهابية بحق موظفي المنظمات الأممية، وفي مقدمتها عمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي التي تطال العاملين في المجال الإنساني، معتبراً أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وتعيق الجهود الإغاثية في البلاد.

من جانبها، أعربت السيدة داغاش كامارا عن تقديرها للدعم الذي تقدمه الحكومة في العاصمة عدن لتسهيل عمل المنظمات الدولية، مؤكدة حرص برنامج الأغذية العالمي على مواصلة التعاون لتعزيز الأمن الغذائي وتقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفا.

وفي جلسة حوارية نظمتها جامعة كولومبيا الأمريكية على هامش الدورة الـ80 لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بمشاركة نخبة من الباحثين والأكاديميين وصانعي السياسات، أكد اللواء عيدروس الزُبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن السلام الدائم في اليمن لن يتحقق إلا عبر الاعتراف بحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم، وإعادة الأمور إلى ما قبل مشروع وحدة العام 1990، بإقامة دولتين مستقلتين في الشمال والجنوب.

وأوضح اللواء الزُبيدي أن مشروع الوحدة بين الشمال والجنوب فشل منذ بدايته، وأن محاولات ترميمه لم تُفلح، مشيرًا إلى أن استمرار إنكار هذا الواقع يفاقم الصراع ويُهدد الاستقرار الإقليمي، مضيفا بالقول: «على المجتمع الدولي أن يدرك أنه لا يمكن احتواء الحوثيين في شمال اليمن إلا بوجود دولة جنوبية قوية، تقدم بديلا قابلا للحياة يقوم على الديمقراطية والتعددية والازدهار.»

كما نوه إلى أن المجلس الانتقالي الجنوبي يعمل على بناء دولة حديثة قائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية والتعايش، خلافا لمشروع الحوثيين في الشمال الذي يسعى لإقامة دولة دينية طائفية على غرار النموذج الإيراني.

وبخصوص خارطة الطريق الأخيرة التي طرحتها الأمم المتحدة، حذر اللواء الزُبيدي من أنها قد تكون خطوة لشرعنة جرائم الحوثيين ومنحهم غطاءً لحكم اليمن بأكمله، وهو ما يرفضه الشعب الجنوبي بشكل قاطع، مشددا على أن أي عملية سلام مستقبلية يجب أن تنطلق من واقع الأرض، وتعترف بحق الجنوبيين في الحرية والأمن وتقرير المصير.

ولفت إلى أن المجلس الانتقالي، ورغم تحديات الشراكة في الحكومة اليمنية، يعمل بجد لتقديم الخدمات وتحسين الوضع الاقتصادي، مشيرًا إلى التعاون مع البنك الدولي لتنفيذ مشاريع استراتيجية في قطاع الكهرباء، والنجاحات المحققة في تعزيز قيمة الريال، إضافة إلى التدخلات المباشرة لمواجهة الأزمات الإنسانية كالفيضانات التي شهدتها العاصمة عدن ومحافظة لحج الشهر الماضي.

وختم اللواء الزُبيدي بالتأكيد على أن الجنوب لن يقبل بفراغ سياسي أو سوء إدارة، بل يسعى لتأسيس كيان سياسي ديمقراطي ومستدام يلبي تطلعات شعبه، ويقدم نموذجًا ناجحًا للاستقرار في المنطقة.

من جهة ثانية وضمن سلسلة لقاءات اجراها اللواء الزبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، على هامش مشاركته في أعمال الدورة الـ80 للجمعية العامة للأمم المتحدة، التقى معالي جيسيكا روز ألوبو، نائبة رئيس جمهورية أوغندا، ومعالي عبدالسلام عبدي علي، وزير خارجية جمهورية الصومال، في لقاءين منفصلين جرى خلالهما بحث عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

وخلال لقائه بنائبة رئيس أوغندا، بحث اللواء الزُبيدي سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون المشترك بين البلدين، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الأمني، إلى جانب استعراض فرص الاستثمار في عدد من المجالات الحيوية.

كما جرى خلال اللقاء التأكيد على أهمية بناء شراكات استراتيجية تخدم المصالح المشتركة وتسهم في دعم جهود الاستقرار والتنمية في المنطقة، في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي تشهدها دول الإقليم.

وفي لقاء منفصل، بحث مع وزير خارجية الصومال سبل تعزيز التعاون الأمني بين بلادنا وجمهورية الصومال الشقيقة، وتنسيق الجهود المشتركة لحماية ممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر والبحر العربي، ومكافحة القرصنة البحرية، ومواجهة الإرهاب الذي تمارسه الجماعات المتطرفة، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، والحوثيون، وحركة الشباب الصومالية.

كما تناول اللقاء مناقشة آليات تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، خصوصاً بين موانئ عدن والمكلا، وموانئ بوصاصو وبربرة، لما تشكله من أهمية في دعم حركة التجارة الإقليمية والدولية، وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وأكد اللواء الزُبيدي خلال اللقاءين حرص المجلس الانتقالي الجنوبي ومجلس القيادة الرئاسي على بناء علاقات قوية ومتينة مع دول القارة الأفريقية، تقوم على أساس المصالح المشتركة والتعاون المثمر في مختلف المجالات.

وكان اللواء الزبيدي قد ألقى الخميس بيانا أمام مجلس الأمن في جلسة النقاش المفتوحة رفيعة المستوى حول (الذكاء الاصطناعي والسلام والأمن الدوليان: معالجة تعقيداته وآثاره المتعددة الأوجه واستخدامه على نحو مسؤول).

واوضح نائب رئيس مجلس القيادة، ان شعبنا عانى لعقود من التهميش والصراعات والقمع، وحالة من عدم الاستقرار، كان آخرها ما قامت به ميليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الايراني، ورأينا كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي كأداة لصالح الحوثيين للتضليل الإعلامي، والحملات الدعائية المعقدة، وتغذية مساعي إيران لنشر أنظمة أسلحة ذاتية التشغيل، وتهديد الأمن والاستقرار.

واكد أن الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين، فبدون حوكمة رشيدة، قد يتحول إلى أداة بيد الجماعات الإرهابية لتهديد الأمن الإقليمي والدولي، وفي المقابل، نؤمن أنه إذا ما استُخدم بمسؤولية، سيُسهم في بناء السلام، وتعزيز الحكم الرشيد، وتمكين المجتمعات من إعادة بناء مؤسساتها وخدماتها الأساسية.

وشدد على ضرورة ان لا يُختزل التعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره مسألة تقنية بحتة، بل هو قضية سيادة وكرامة للشعوب..مشيراً الى انه إذا تحكمت به أطراف خارجية، فسيهدد استقرارنا الهش، أما إذا استخدم بمسؤولية، فسيدعم تمكين الحكم المحلي، ويوفر أدوات إنذار مبكر تقي من النزاعات، ويعزز المرونة الاقتصادية.

وقال «لتحقيق الاستفادة القصوى من الذكاء الاصطناعي، ينبغي مراعاة أربع أولويات، أولاً: التنمية.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الدول التي تعاني من الحروب، مثل اليمن، على إعادة بناء خدماتها الأساسية في الصحة والتعليم والطاقة وإدارة المياه، كما يمكن لتقنياته في الزراعة والتنبؤات المناخية أن تُسهم في تعزيز التكيف مع التحديات البيئية التي تزيد من حدة عدم الاستقرار».

واشار الى إن الاولوية الثانية تتمثل في السلام والأمن المحلي، قائلاً «ان توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز السلام أمر مهم، وفي بلادي من الممكن ان يتم ذلك من خلال مراقبة وقف إطلاق النار، والكشف عن تدفق الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز جمع المعلومات مفتوحة المصدر حول تحركات الميليشيات الحوثية الإرهابية وشبكاتها الدعائية، كما انه اذا ما استخدم بشكل رشيد فسيعزز ثقة المجتمعات في مؤسساتها المحلية ويطمئن المانحين بأن مساعداتهم تصل لمستحقيها».

واضاف نائب رئيس مجلس القيادة «ان الاولوية الثالثة تتمثل بالسلام والأمن الإقليمي والدولي..لافتا الى ان الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي له علاقة مباشرة بالسلام والأمن الإقليمي والدولي، ولقد رأينا كيف ان حصول ميليشيات الحوثي على هكذا تكنولوجيا قد خلق تأثيرا مباشرا على الحالة الأمنية في المنطقة، والتي تمثّلت في استهداف ممرات الملاحة البحرية، والاقتصاد العالمي، وامدادات الطاقة والأعيان المدنية في الإقليم»..مؤكداً ان خطورة امتلاك هذه التكنولوجيا بأيد غير مأمونة وغير شرعية وارهابية سيؤدي الى إذكاء الصراع، والتصعيد بطريقة قد لا يتم السيطرة عليها مستقبلا، ومن هذه الحقيقة ننطلق للقيام بدورنا في تثبيت الأمن والاستقرار بداية بتوضيح هذه التجربة، وانتهاء بتحويلها الى واقع من التنسيق والتعاون المشترك بيننا في مجلس القيادة الرئاسي والتحالف العربي والمجتمع الدولي، وذلك وفقا لاستراتيجية الردع التي اقررناها في مجلس القيادة الرئاسي.

وذكر بان الالوية الرابعة، تتمثل في تحقيق العدالة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة..مشدداً على ضرورة ان يكون الذكاء الاصطناعي عاملا مساعدا لتحقيق العدالة وإنفاذ القانون، ليس محلياً فقط، بل حتى على المستوى الدولي، فلا يجب ان يؤثر الذكاء الاصطناعي سلباً على تطلعات الشعوب او حقوقها بما كفلته لها المواثيق والاتفاقيات الدولية وفي طليعتها ميثاق الأمم المتحدة، لذلك فإن هذه التكنولوجيا يجب ان تسخر لخدمة الشعوب في تطوير نفسها وتعزيز مشاركتها الأممية، وضمان حق تقرير المصير للشعوب وفق إرادتها.